شباب الثورة يطالبون بالقبض على الرئيس المخلوع وأقاربه

وزيرة حقوق الإنسان حورية مشهور تطالب بتشكيل لجنة تحقيق دولية

توازنات السياسة تعطل حقوق الضحايا

«لن نتنازل عن دم أخي» بهذه الكلمات عبّر صادق الطويل -شقيق محمد أحد قتلى الثورة - عن تمسك أسرته بمحاكمة المتهمين بقتل شقيقه إبان أحداث الثورة عام 2011, لكن تلك المساعي تبقى مرهونة على الأقل بتشكيل لجنة للتحقيق في الانتهاكات التي ارتكبها نظام الرئيس السابق علي عبد الله صالح في العام ذاته.

تقرير – مأرب الورد:

غير أن تلك اللجنة التي تعد أحد بنود المبادرة الخليجية لنقل السلطة لم تتم تسمية أعضائها المؤلفين من 11 عضوا رغم تجاوزها فترة السنة المحددة في قرار الرئيس عبد ربه منصور هادي الصادر أواخر سبتمبر/ أيلول 2012, في وقت بدأت أوساط حقوقية تطالب بتشكيل لجنة تحقيق دولية.

ويقول الطويل -في حديث للجزيرة نت- إن الحصانة الممنوحة للرئيس المخلوع مرفوضة من البداية ولا تعنيهم «وقد أُعطيت ممن لا يملك لمن لا يستحق» مؤكدا ملاحقتهم للمتهمين وعدم التنازل عن حقوق الضحايا مهما طال الزمن ولو بذلوا الغالي والرخيص.. وكشف عن توكيل منظمة هود الحقوقية للترافع عنهم أمام القضاء المحلي أو الدولي في حال لم يتم إنصافهم بمحاكمة المتهمين بقتل المتظاهرين، وليس بكشف الحقيقة فقط دون إجراء المحاكمات.

توازنات سياسية

وأثار عدم قيام الرئيس هادي بتسمية أعضاء اللجنة الفترة الماضية تساؤلات حول الأسباب التي تحول دون ذلك, بيد أن منظمة هيومن رايتس ووتش نقلت عن الرئيس خلال لقائه بوفدها الذي زار البلاد أن هناك توازنات سياسية لا يستطيع تجاوزها, في إشارة إلى أن تشكيل اللجنة يتم بالتشاور بين القوى السياسية بما فيها حزب المؤتمر الشعبي العام الذي يتزعمه علي صالح.

وقالت المنظمة الحقوقية -في تقرير لها مؤخرا- إن الرئيس أكد لها أنه سيؤجل تشكيل اللجنة إلى ما بعد الاستفتاء على الدستور الجديد المقرر في يونيو/حزيران القادم على أقل تقدير.. بدورها, أشارت الباحثة بالمنظمة لشؤون اليمن والكويت بلقيس ويللي إلى أن الرئيس هادي يواجه تحديات صعبة, ويتخوف من أن تشكيل اللجنة في الوقت الراهن سيؤدي إلى اضطرابات ويهدد العملية الانتقالية.

لكن الباحثة حذرت من أن تجاهل انتهاكات حقوق الإنسان يخلق مزيدا من الاضطرابات على المدى الطويل, مؤكدة استمرار الضغط على السلطات لتشكيل اللجنة وتذكيرها بأن القانون الدولي يرفض الحصانة في الجرائم الخطيرة مثل الجرائم ضد الإنسانية والإبادة.

وجددت دعمها لحق أسر الضحايا في المتابعة القانونية لنيل العدالة، داعية المجتمع الدولي لدعم أي تدابير من شأنها أن تعزز من العدالة بما في ذلك تشكيل لجنة تحقيق دولية.

تبريرات ومطالبات

من جهته, قال مستشار الرئيس -في حديث للجزيرة نت- إن التبريرات التي سيقت حول عدم تشكيل اللجنة ليست صحيحة, لا سيما وأن اللجنة في مهمة إنسانية بحتة لإنصاف الضحايا.

وأكد سلطان العتواني أن الرئيس معني بالإسراع بتشكيل اللجنة بالتشاور مع القوى السياسية دون تأخير من أجل التحقيق بالانتهاكات التي وقعت, وتوقع تعيين أعضاء اللجنة خلال الأسابيع القادمة بعد أن يتم تشكيل الهيئة الوطنية المعنية بمتابعة تنفيذ مخرجات الحوار.

من جانبها, طالبت وزيرة حقوق الإنسان حورية مشهور بتشكيل لجنة تحقيق دولية بعد تعذر القيام بذلك محلياً, وقالت -في حديث للجزيرة نت- إن تشكيل اللجنة أحد مخرجات الحوار الملزمة بالتطبيق ولا مجال للتأجيل.

وتتلخص مهمة اللجنة في إصدار التوصيات لمختلف الهيئات لضمان مساءلة مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان، ووضع مقترحات لجبر الضرر والتعويض لضحايا تلك الانتهاكات، فضلا عن تقديم تقرير لنتائج التحقيقات التي توصل إليها القضاء لمجلس النواب لمناقشته.

لكن اللجنة ليست بديلا عن أي هيئة تنشأ بموجب قانون العدالة الانتقالية، وإنما هي إحدى لجان هيئة الإنصاف والمصالحة بعد تشكيل تلك الهيئة.

«اليمنية» تُعلن عن أسعار منافسة للرحلات إلى أبو ظبَي

متابعات:

أكد نائب المدير العام للشئون التجارية بشركة الخطوط الجوية اليمنية محسن حيدرة أن الشركة تعمل حاليًا على تنفيذ خطة تشغيلية تمكّنها من المنافسة بقوة في سوق النقل الجوي وإحداث نقلة نوعية ومتميزة في أداء الشركة.

وأشار حيدرة لـ«سبأ» إلى أن الشركة وضمن خطتها التشغيلية المنافسة أعلنت تقديم سعر خاص للرحلات من صنعاء وعدن إلى أبو ظبي بـ68 ألف ريال فقط شاملة الرسوم والضرائب، وبما يسهم في تنشيط حركة التنقلات بين اليمن والإمارات العربية المتحدة.

وأكد حيدرة أن الخطط التطويرية التي تنتهجها الشركة ستعمل على تعزيز مكانة الشركة وتطوير أدائها وبما يمكنها من مواكبة التطورات الحاصلة في مجال الطيران وتحسين الخدمات التي تقدمها.

الإعلام الاقتصادي ينظم زيارة تعريفية لشركة صافر النفطية

خاص:

نظم مركز الدراسات والإعلام الاقتصادي بالتعاون مع شركة صافر لعمليات الاستكشاف وإنتاج النفط اليمنية زيارة تعريفية لمجموعة من الصحفيين الاقتصاديين من وسائل إعلامية متعددة، إلى منشأة صافر النفطية بمحافظة مأرب لمدة يوم كامل.

وقال مصطفى نصر - رئيس المركز، رئيس تحرير مجلة الإعلام الاقتصادي - إن الهدف من هذه الزيارة هو إطلاع الصحفيين عن كثب على وضع النفط والغاز في اليمن من خلال التعرف على منشآت الشركة الوطنية الأهم في البلاد، وهي شركة صافر لعمليات الاستكشاف والإنتاج التي تنتج 35 ألف برميل نفط خام يوميًّا و30 ألف برميل من الغاز المنزلي، ومليار قدم مكعّب يوميًّا من الغاز الطبيعي، والمزود الوحيد لمحطة مأرب الكهربائية بالغاز، ومدى الإنجاز الذي تحقق خلال السنوات الماضية منذ غادرتها شركة هنت الأمريكية واستلمتها شركة صافر اليمنية، وكذلك إطلاعهم على المعوقات وكذا مشاريع وطموحات صافر المزمع إنجازها في المستقبل القريب..

وأكد نصر على ضرورة تأهيل صحفيين متخصصين في هذا المجال لتكون الصحافة المحلية قريبة جدا من هذا المجال الحيوي والمهم، وما هذه الزيارة بحسب نصر سوى خطوة في هذا الطريق..

إلى ذلك فقد اختتمت هذه الزيارة في نفس اليوم بمؤتمر صحفي عُقد في صنعاء بمقر الإدارة العامة للشركة مع المدير العام التنفيذي م. أحمد محمد كليب، ونائبه المهندس سيف الشريف، للرد على تساؤلات الصحفيين واستفساراتهم..

إلى ذلك فقد ثَمّن الصحفيون للمركز ولشركة صافر الوطنية هذه الخطوة الجيدة والتي من شأنها أن تضع الصحافة على واقع وطبيعة عمل واستكشاف وإنتاج النفط في بلادنا، فضلًا عن كونها ضربت مثالًا في الشفافية التي ظلت غائبة في المجال النفطي طوال الحقبة الماضية.

ويعد مركز الدراسات والإعلام الاقتصادي منظمة مجتمع مدني غير ربحية تعمل على التوعية بالقضايا الاقتصادية والتنموية وتعزيز الشفافية والحكم الرشيد، وإيجاد إعلام مهني ومحترف.

الإصلاح.. يرحب بطي صفحة صالح.. الاشتراكي: يرحب بصدوره تحت البند السابع.. الناصري: لا يمس سيادة واستقلال البلاد

الحوثي يلتزم الصمت ويهاجم المرحّبين.. وقادة الحراك يتحسسون رؤوسهم

عصا مجلس الأمن في ظهر من تكون..!!

تقرير – عبد الإله الطاهش:

تباينت ردود الأفعال إزاء قرار مجلس الآمن 2040، فبينما رحبت أحزاب المشترك بالقرار عبر بيانات مختلفة أصدرتها أحزاب «الإصلاح ' والاشتراكي، والناصري، فقد رحب الإصلاح بقرار مجلس الأمن الداعم للانتقال السلمي للسلطة في اليمن وطي صفحة صالح.. وأشاد الإصلاح بوضع معرقلي التسوية تحت طائلة عقوبات مجلس الآمن.

أما الحزب الاشتراكي فقد رحب بالقرار، واعتبره ذا فاعلية كبيرة؛ خصوصًا وأن القرار صدر تحت الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة.

كما رحب التنظيم الناصر بالقرار مؤكدًا أن القرار لا يمس سيادة واستقلال البلاد، وإنما هو تلويح دولي واضح ضد معيقي التسوية السياسية في البلاد.. على الجانب الآخر، هاجم الرئيس السابق علي عبدالله صالح قرار مجلس الأمن واصفًا إياه بأنه: استهداف لليمن ككل.

«صالح»، الذي ذكره قرار مجلس الأمن بالاسم، ودعا اليمنيين إلى طي صفحته، استهجن وضع اليمن تحت الفصل السابع.. مستشارو صالح ووسائله الإعلامية هاجموا قرار مجلس الأمن والرئيس هادي، وأشاروا إلى الأخير باعتباره مضحّيًا بسيادة البلاد.

لكن هذا الموقف لصالح وأنصاره سرعان ما تراجع من خلال بيان ترحيب صدر من حزب المؤتمر - يوم أمس - فقد رحّب بيان صادر عن المؤتمر بقرار مجلس الأمن الداعم لوحدة واستقرار اليمن، كما دعا إلى الحيادية، الشفافة، في عمل اللجنة المشكّلة من مجلس الأمن.

أما جماعة الحوثي التي حذرها قرار مجلس الأمن «مع الحراك» من القيام بأعمال مسلحة لتحقيق أغراض سياسية فلم يصدر عنها بيان رسمي إلى الآن إنما صدر تصريح صحفي عن صالح هبرة تناقلته بعض المواقع الإلكترونية يهاجم فيه المرحبين بالقرار، واصفًا إياهم أولياء اليهود والنصارى.

لكن الرد الأهم لجماعة الحوثي جاء عن طريق مهاجمة المجمع الحكومي في الجوف، يوم الجمعة، وقتل وجرح عدد من الجنود، وهو ما يعتبره مراقبون محاولة لجس النبض لدى المجتمع الدولي والرئيس هادي من قبل الجماعة.. قرار مجلس الأمن الذي أكد على وحدة اليمن ربما يفسر عدم صدور أي بيان إلى الآن لين من قادة الحراك الجنوبي وخصوصًا قادة الخارج الذين قد يكونون الأكثر تضررًا في حال قرر مجلس الأمن استخدام قرار عقوبات منع السفر أو تجميد الأرصدة لوجودهم بالخارج وأموالهم بالخارج بعكس بعض الأطراف الداخلية التي قد يكون من الصعب تطبيق عليه مثل هذه العقوبات.

عبدالسلام محمد - رئيس مركز «أبعاد» - أكد أن تدشين الحوثيين للعنف بمهاجمة نقاط عسكرية في الجوف، بعد ساعات من إصدار قرار مجلس الأمن، حماقة من حماقات قادة هذه الحركة التي لم تشعر بمدى خطورة استعمال العنف لعرقلة الانتقال السياسي السلمي.

وأوضح في صفحته على «الفيس بوك»: أن استمرار الحوثيين في رفضهم للانتقال السياسي السلمي الذي وصفه تقرير مجلس الأمن أنه السيناريو الأفضل لليمن وللأمن الإقليمي والدولي معناه خضوعهم للعقوبات الدولية المحددة في القرار والمستمد قوة تنفيذها من الفصل السابع لميثاق الأمم المتحدة.

عبدالسلام محمد: تدشين الحوثيين للعنف في الجوف بعد ساعات من صدور قرار مجلس الأمن حماقة